القانون الأميركي يقيد الموظفين الفدراليين، ولكنه يحميهم

موظفون حكوميون أثناء مسيرة حاشدة جرت تحت شعار "إننا نعتز بعملنا من أجل أميركا" (الصورة لماري ألتر/ من وكالة الأسوشيتد برس)

منذ فترة تزيد عن 70 عامًا، كان القانون الأميركي يشجع وجود قوى عاملة حكومية محايدة سياسيًا وفي الوقت نفسه يؤمن حماية الحقوق الدستورية للموظفين الحكوميين.

يمنع قانون هاتش الصادر عام 1939، والذي يحمل اسم راعيه، عضو مجلس الشيوخ كارل هاتش، الموظفين الحكوميين من تولي معظم الوظائف العامة التي يتم شغلها بالانتخاب، والمشاركة في الحملات السياسية، وجمع الأموال للمرشحين السياسيين، أو الأخذ في عين الاعتبار الانتماءات السياسية عند التوظيف. وكانت انتهاكات هذا القانون تفضي إلى عقوبات تتراوح بين إصدار رسالة تحذير وإنهاء الخدمة.

كما يحمي القانون أيضًا الموظفين الحكوميين من خلال تحصينهم ضد الإكراه السياسي. فعلى سبيل المثال، لا يمكن طرد موظف حكومي مدني، أو تأديبه، أو التمييز ضده بسبب رفضه العمل في حملة سياسية أو المساهمة لمصلحة حزب سياسي أو مرشح معين. علاوة على ذلك، يمنع قانون هاتش المحسوبية السياسية، ومنح الوظائف الحكومية على أساس العلاقات الشخصية مع المسؤولين المنتخبين أو نتيجة تأثيرهم.

يستثني قسم من القانون المسؤولين الكبار الذين يعينهم الرئيس من الحظر على النشاطات السياسية، ويسمح ذلك لبعض الأشخاص كالمستشارين الخاصين للرئيس والوزراء في الحكومة بالاستمرار في المشاركة في نشاطات حزبهم السياسي.

زعمت التحديات القانونية للقانون بأنه ينتهك حق العامل في حرية التعبير المنصوص عليها في التعديل الأول للدستور، ولكن المحكمة العليا تمسكت بهذا القانون مرتين. ففي عام 1947، في قضية "اتحاد الموظفين الحكوميين الأميركيين ضد ميتشل"، وازنت المحكمة العليا بين حقوق الأفراد في حرية التعبير وبين "الحاجة لعنصر النظام" في العمليات الحكومية، ووجدت أن الأخيرة هي الأكثر أهمية. وفي عام 1973، رفضت المحكمة قبول تحدٍ مماثل في قضية "لجنة الخدمة المدنية للولايات المتحدة ضد الجمعية القومية لناقلي الرسائل"، مستندة بذلك إلى نفس التبرير.

وفي عام 1993، عدل الكونغرس القانون لمنع المسؤولين المنتخبين من تقديم توصيات غير مطلوبة للوظائف الفدرالية، وفرض قيودًا أشد صرامة على مجموعات مختارة من

الموظفين المنخرطين في فرض تطبيق القانون، والعمليات الاستخباراتية والأمنية.

- كما وسع هذا التعديل نطاق النشاطات المسموح بها لمعظم الموظفين الحكوميين بحيث شمل:
- الترشح لتولي منصب عام عبر انتخابات غير حزبية.
- المساعدة في حملات تسجيل الناخبين.
- المساهمة بالمال إلى المنظمات السياسية وحضور اجتماعات جمع التبرعات السياسية
- المشاركة في التجمعات والاجتماعات السياسية.
- توزيع منشورات الحملات الانتخابية.

ومع ذلك، لا يزال الموظفون الحكوميون ممنوعين من:

استخدام السلطة الرسمية للتدخل في مجرى الانتخابات.

- حث أي شخص له مصلحة مع وكالاتهم على القيام بنشاط سياسي معين أو ثنيه عن ذلك.
- التماس المساهمات المالية السياسية.
- الترشح لمنصب في انتخابات حزبية.
- الانخراط في نشاط سياسي خلال الخدمة، أو خلال ارتداء البزة الرسمية، أو أثناء العمل أو عندما يركبون سيارة حكومية.

إزالة الصفة السياسية عن الخدمة الحكومية

رد قانون هاتش على الاستخدام المزعوم للعاملين الفدراليين لأغراض سياسية حزبية خلال حكومة الرئيس فرانكلين روزفلت (1933-1945)، ولكن يمكن تتبع جذوره إلى إصلاحات نظام الخدمة المدنية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وربما حتى إلى الهواجس التي أثيرت بعد وقت قصير من تأسيس الدولة.

في عام 1801، أصدر الرئيس توماس جيفرسون أمرًا تنفيذيًا نص على أنه يجب على الموظفين الفدراليين الامتناع عن "التأثير على أصوات الآخرين، وعدم المشاركة في أعمال الحملات الانتخابية". واستعمل الرؤساء الأميركيون طوال القرن التاسع عشر الأوامر التنفيذية لتقييد النشاطات السياسية المتنوعة للموظفين الحكوميين.

عضو مجلس الشيوخ كارل هاتش، إلى أقصى اليمين، يقدم تشريعه في عام *1939*. (الصورة لوكالة الأسوشيتد برس)

وخلال الفترة ذاتها، توسع نطاق "نظام الغنائم" القاضي بمكافأة الولاء السياسي بوظائف حكومية، ولا سيما بين عام 1865 وعام 1891، عندما تضاعف عدد العاملين الفدراليين ثلاث مرات مرتفعًا من 53 ألف إلى 166 ألف، وكان العديد منهم يعملون ساعات قصيرة مقابل رواتب مرتفعة.

وبحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر، أكد عضو مجلس الشيوخ جورج بندلتون بأنه "ينبغي قتل نظام الغنائم وإلا فإنه سيقتل الجمهورية". ساعد قانون بندلتون الصادر عام 1883 في الحد كثيرًا من نظام المحسوبيات.

وفي عام 1939، دمج قانون هاتش القيود المفروضة في قانون بندلتون مع الأمور الممنوعة في الأوامر الرئاسية التنفيذية المختلفة من أجل إيجاد نهج شامل لإبعاد السياسة عن الخدمة الحكومية.

يفرض المكتب الأميركي للمحامي الخاص، وهو وكالة مستقلة، تنفيذ قانون إصلاح الخدمة المدنية، وقانون حماية المبلغين، وقانون هاتش، كما يقدم المشورة القانونية للموظفين الحكوميين حول شرعية أو عدم شرعية النشاطات السياسية التي ينوون ممارساتها. ويصدر أكثر من 1000 رأي استشاري في كل عام.